



Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة

ISSN: 2707-7675

Journal of University Studies for Inclusive Research

Vol.7, Issue 14 (2023), 9285- 9309

USRIJ Pvt. Ltd.

التحديات التي تواجه الرقابة الداخلية ومدققي الحسابات في البلديات عند القياس بالقيمة العادلة

Challenges Facing Internal Control and Auditors in Municipalities when Measuring at Fair Value

اعداد الباحث:

معاويه مصطفى صالح الزغول

مدير وحدة الرقابة الداخلية

بلدية عجلون الكبرى

Moawyah_1983@yahoo.com

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أهم الآثار والتحديات التي تواجه الرقابة الداخلية ومدققي الحسابات عند القياس بالقيمة العادلة FVMS من ثلاثة محاور وهي تحديد أي التحديات الأكثر تأثيراً على مدققي الحسابات لتوجيه الاهتمام نحوها، والكشف عن مدى تأثير مخاطر التدقيق المتأصلة بتقديرات تقييم القيمة العادلة، أما المحور الثالث لهذه الدراسة فهو إثارة مناقشات حول موثوقية أدلة الرقابة الداخلية والتدقيق المتعلقة بالقيمة العادلة والتأكيد على أن القيم العادلة المفصح عنها والمعترف بها هي قيم توجيهية. وقد طبقت الدراسة على عينة من مدققي الحسابات في البلديات.

وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها إن أكثر تحدي يواجه مدقق الحسابات في تدقيق تقديرات القيمة العادلة هو النقص في الاطلاع على التعديلات الأخيرة لمعايير التدقيق الدولية الخاصة بالتقديرات المحاسبية للقيمة العادلة، كما أكدت نتائج الدراسة على تأثير مخاطر التدقيق بتقديرات القيمة العادلة وقياسها بنسب أعلى في حالات عديدة منها (غياب وجود أسواق نشطة، ووجود تحريفات هامة، واختلاف أسس قياس القيمة العادلة)، بالإضافة لذلك فقد بينت الدراسة افتقار ادلة التدقيق لخاصية الموثوقية.

الكلمات الدالة: القيمة العادلة، ادلة التدقيق، الموثوقية، المخاطر المتأصلة.



Abstract

This study aims to identify the most important challenges that face internal Control and auditors in measuring fair value (FVMs) from three dimensions. First, identify the most critical challenges for auditors, second; Disclose the effect of inherited audit risks on fair value estimates. Finally, discussing the reliability of the audit evidence related to fair value and to emphasize that the disclosed and recognized fair values are guiding values. The field study was applied to a sample of external auditors in Municipalities.

The results show that the biggest challenge that faces the auditor in auditing fair value estimation is the lack of access to the latest amendments of the International Accounting Standards for the fair value accounting estimations. The results also confirm the impact of the audit risks on fair value estimates and their measurement at higher rates in many cases (absence of active markets, significant distortions, differences in fair value measurement, and lack of specialized experts). In addition, the study shows that there is lack of audit evidence of reliability.

Key words: Fair value, Audit evidence, reliability, Inherent Risks.

المقدمة

خلال السنوات الماضية ونتيجةً للازمات المالية المتكررة واجهت مهنة الرقابة والتدقيق العديد من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية، ونظراً لهذه التغيرات التي يشهدها المجتمع الدولي وبالتبعية المجتمع الأردني اصبح هناك اهتماماً كبيراً بالقياس العادل لبنود القوائم المالية وبالرغم من صدور عدد كبير من المعايير المحاسبية الدولية والتي تدعو إلى ضرورة تقييم بعض بنود القوائم المالية بالقيمة العادلة ومنها الاستثمارات المالية، إلا أن قياس القيمة العادلة لهذه البنود يواجه العديد من المشاكل المحاسبية والذي أصبح يمثل تحدياً كبيراً أمام مدققي الحسابات فيما يتعلق بمهارات المدقق ومدى متابعته بأحدث التغيرات في المعايير الدولية، مما دعا الكثير الى توجيه اتهامات كبيرة بشأن إجراءات تطبيق القيمة العادلة تهدف الى إلغائها أو تجميد العمل بها وهذا ما دعا مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) للدفاع وتقديم التبريرات المنطقية حول مقياس القيمة العادلة Fair Value Measurement (النجار، 2013).

وبحكم أهمية الرقابة الداخلية والتدقيق فان المهنة ساعدت على موائمة دور المدقق مع معايير التدقيق الدولية (ISA) ومنها المعيار (540) الذي يتطرق الى تدقيق التقديرات المحاسبية ومن ذلك تدقيق التقديرات الخاصة بالقيمة العادلة والافصاحات ذات العلاقة (ثابت ومحمد، 2014).

ولقد أدى انتشار كل من الأدوات المالية المعقدة والمبتكرة واستخدام الافتراضات الذاتية في قياس القيمة العادلة والتقلبات الاقتصادية من ارتفاع مخاطر التدقيق المتأصلة (الذنيبات، 2015)، حيث يحاول مدققو الحسابات تخفيض هذه المخاطر من خلال تطبيق إجراءات التدقيق بمهنية عالية وذلك بالاستعانة بخبراء التقييم وبما يتلاءم مع معايير التدقيق الدولية، حيث يرى (Bratten et al, 2013) أن المهمة التي يواجهها المدققون بعملية اثبات هذه التقييمات غير المؤكدة بطبيعتها هي مهمة صعبة ومعقدة على حد سواء وغير منتظمة، كما أشارت تقارير الرقابة الصادرة عن مجلس رقابة محاسبة الشركات PCAOB الى أوجه القصور في تدقيق القيمة العادلة الذي أدى الى تخفيض في التقديرات ذات الصلة (e.g.a, PCAOB 2012, 2013, 2015; summarized by Griffith, Hammersley, and Kadous 2015).

مشكلة الدراسة

ظهرت مجموعة من التحديات التي تواجه الرقابة الداخلية والمدققين بشأن تدقيق محاسبة القيمة العادلة، وانبثقت هذه التحديات من مصادر متعددة منها ما يرتبط بتعدد طرق ونماذج قياس القيمة العادلة، والتي لم تقتصر على قياس القيمة العادلة بناء على الأسعار السوقية المتداولة بالأسواق النشطة وإنما امتد نطاق القياس الى الاعتماد على نماذج وطرق تقييم وافتراسات وبيانات معرضة بشكل أكبر لعوامل تحد من موضوعيتها "أي هناك احتمالات للتحيز الشخصي"، ويصعب التحقق من سلامتها في الكثير من الأحيان، خاصة عندما لا تتوفر معلومات كافية عن الأسعار في السوق غير النشط، ومنها ما يرتبط بزيادة مخاطر المراجعة المرتبطة بالقياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة "مخاطر التدقيق المتأصلة أو المتوارثة"، ومنها ما يرتبط بحاجة المدقق الى إجراءات مراجعة وأدلة إثبات تناسب طبيعة القياس على أساس القيمة العادلة، إذ أصبح المدقق مطالب بجمع أدلة إثبات عن معقولية الافتراضات الهامة وملاءمة نموذج القياس المطبق، ومناسبة البيانات المستخدمة في القياس (العبادي، 2010)، حيث تتركز مشكلة الدراسة في الإجابة على الاسئلة الآتية:

- ما هي أهم التحديات الأكثر تأثيراً على مدقي الحسابات عند القياس بالقيمة العادلة؟
- هل يقوم مدقي الحسابات بتقييم مخاطر متأصلة بنسبة أعلى عند القياس بالقيمة العادلة؟
- هل تقتصر ادلة التدقيق المتعلقة بتقديرات القيمة العادلة لخاصية الموثوقية؟

مفهوم ومداخل تقييم وقياس القيمة العادلة

نظرياً لا يوجد -حتى الان- اتفاق بين المحاسبين والمهنيين والمنظمات المهنية والباحثين أيضاً على مفهوم أو تفسير محدد للقيمة العادلة أو طريقة محددة لتقديرها ويعود ذلك في الغالب الى تعدد العوامل المؤثرة في القيمة العادلة للداء المالية وخاصة عند استخدام أساليب التقييم في ظل غياب سوق نشط، وذلك أيضاً في ظل تأثيرها وتأثيرها بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية اللازمة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية.

تعددت الجهات المقدمة لمفهوم القيمة العادلة فقد قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية ووفق المعيار المحاسبي الدولي (IAS 39) بتعريف القيمة العادلة "القيمة التي يتم من خلالها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تجاري، والتي تعمل في ظروف السوق المتكررة" (Kieso & Weygandt, 2011).

كما عرفت مصلحة الإيرادات الداخلية الأمريكية القيمة العادلة وفق منظمة (IRSS) "السعر الذي يجعل الملكية تتبادل بين مشتري راغب في الشراء، وبائع راغب في البيع حينما لا يكون الأول مكره على الشراء ولا يكون الثاني مكره على البيع، وإن يكون لدى كلا من الطرفين معرفة معقولة بالحقائق المرتبطة بالمعاملة" (حماد، 2003).

أما مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) وفق المعيار رقم (157) قدم مفهوما موسعا حول القيمة العادلة "السعر الذي يمكن تسلمه عن بيع أصل ما أو يمكن دفعه لنقل التزام ما في معاملة ذات ترتيب نظامي بين مشاركين في السوق عند تاريخ القياس" (صالح، 2009).

لكن معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IFRS) عرفت وفق المعيار رقم (13) "أنها القيمة التي يمكن استلامها لبيع أصل أو دفعها لسداد التزام في تاريخ القياس لعملية اعتيادية منتظمة بين أطراف تتعامل في السوق في ظروف السوق الحالية، حيث يجري قياسها لأصل أو الالتزام إذا كان المشاركون بالسوق يأخذوا هذه الخصائص بالاعتبار وكذلك أي افتراضات Assumptions عند تسعير الأصول والالتزامات بتاريخ قياس القيمة العادلة ومن ذلك ظروف وموقع الأصل، قيود بيع أو استخدام الأصل" (أبو نصار وحמידات، 2014). أما الباحث كي (Kaye) فقد حددها في دراسته بأنها "التمن الذي يتم من خلاله انتقال الملكية من بائع راغب في البيع ومشتري راغب في الشراء وبدون أي إجبار في البيع أو الشراء، وكلاهما على معرفة كاملة بالحقائق ذات الصلة" (Kaye, 1999)، (السعبري ومردان، 2012).

التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

يسعى معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (13) الى زيادة الاتساق وقابلية المقارنة في مقاييس القيمة العادلة والافصاحات ذات الصلة من خلال التسلسل الهرمي للقيمة العادلة (أبو نصار وحמידات، 2014).

يصنف التسلسل الهرمي المدخلات المستخدمة في تقنيات التقييم الى ثلاث مستويات، يعطي الأولوية للأسعار غير المعدلة في الأسواق النشطة للأصول والالتزامات ويعطي أدنى أولوية للمدخلات غير القابلة للرصد.

وتشمل هذه المستويات:

المستوى الأول (1): وتشمل المدخلات الأسعار المتداولة في السوق النشطة^{1*} ويمكن الوصول لها عند القياس.

المستوى الثاني (2): تشمل المدخلات خلاف المدخلات في المستوى الأول ويمكن معرفتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

المستوى الثالث (3): تعتمد المدخلات في هذا المستوى على قيم غير متوفرة أو متاحة في السوق.

كيف يتم قياس القيمة العادلة وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي رقم (IFRS 13, IFRS 7)؟

إن الهدف من استخدام تقنيات التقدير هو تقدير السعر المناسب لبيع الأصول أو لنقل الالتزام ضمن عملية منظمة تجري بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس وفي ظل ظروف السوق الحالية^{2*}. (كامل والعاني، 2014، 11)، الفقرات التالية توضح طرق القياس بالقيمة العادلة.

أولاً: الأسعار المعروضة في سوق نشط هي أفضل دليل على القيمة العادلة.

ثانياً: يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام طرق التقييم إذا كانت أسواق الأدوات المالية غير نشطة.

ثالثاً: هناك ثلاث تقنيات تقييم تستخدم على نطاق واسع في عملية قياس القيمة العادلة هي: (أبو نصار وحميدات، 2014).

1. مدخل السوق **Market approach**: والذي يستخدم مجموعات فرعية من التقنيات وهي:

^{1*} السوق النشطة **Active Market**: هي السوق التي يتم فيها تداول الأصول بشكل متكرر وتوفر معلومات بشكل مستمر (نصار وحميدات، 2014).

^{2*} يطلق أحياناً على القيمة السوقية بالقيمة السوقية العادلة.

▪ الاستفادة من أسعار العمليات الأخيرة التي تمت في السوق بموجب شروط تجارية بحتة بين طرفين لديهما المعرفة والرغبة.

▪ بالرجوع الى القيمة العادلة لأداة مالية أخرى متشابهة الى حد كبير.

2. مدخل التكلفة: **Cost approach** يأخذ المبالغ اللازمة للحصول على الخدمة التي يقدمها الأصل موضوع التقييم (تكلفة الاحلال الحالية).

3. مدخل الدخل **Income approach**: ويقوم هذا المدخل على خصم التدفقات النقدية المستقبلية والدخل والمصاريف التي يتوقع الحصول منها من الأصل أو الالتزام محل التقييم وحسب توقعات السوق. وفي ضوء قياس القيمة العادلة فان هذا المدخل يعكس التوقعات السوقية الحالية حول المبالغ المستقبلية المقدرة. ويشمل مدخل الدخل على ما يلي:

- أسلوب القيمة الحالية. **present value**
- نماذج تسعير الخيارات **option pricing models** مثل بلاك وتشولز.
- طريقة فائض الأرباح السنوية **The multi-period excess earnings method** وهي مستخدمة لبعض الأصول غير الملموسة.

"باستثناء الفقرة (أولاً) فإن كل الفقرات المتعلقة بتحديد القيمة العادلة في السوق غير النشط تعتمد على التقديرات ولذلك يستلزم ممن يقوم بالتقدير النزاهة، والعدالة وعدم التحيز الى جانب التقديرات والمؤهلات وفي الغالب يخشى عليها من الذاتية والابتعاد عن الموضوعية (تكلفة الحيازة) كي لا تكون ثغرة ينفذ منها المحتالون فضلاً عن إلى ان وحدة النقد هي ليست ثابتة" (الجراوي وال فتح الله، 2017) ، (بلخاوي، 2009).

علاقة القيمة العادلة بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

تمثل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الجسر الواصل بين المستوى الأول "الأهداف الرئيسية" وبين المستوى الثالث "مفاهيم الاعتراف والقياس" للإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية، حيث

يقصد بالخصائص النوعية: الصفات التي تجعل المعلومات المعروضة في التقارير المالية ذات فائدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية ومنهم المستثمرين الحاليين والمحتملين، المقرضون، والدائنون وغيرهم، والتي تجعل المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية (حميدات وخداش، 2013).

ترتبط القيمة العادلة بالخصائص النوعية الأساسية "خاصية الملاءمة Relevance" حيث تعتبر المعلومات المالية المعروضة ملائمة إذا كانت تتميز بالقيمة التنبؤية Predictive Value أو القيمة التأكيدية Confirmatory Value أو كلاهما.

وحتى تكون المعلومات المالية المعروضة ملائمة يجب أن تكون ذات صلة بالقرار، وبالتالي تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين وتحدث فروق في تلك القرارات وذلك لتقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تعديل عملية التقييم نفسها، وكذلك الحال بشأن المعلومات المالية حتى تكون موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث التي حدثت في المنشأة أي يجب أن تعبر المعلومات المفيدة عن الظواهر التي تمثلها ويجب ان تكون كاملة Complete، ومحايدة "موضوعية" Neutral، وخالية من الأخطاء Free form error (أبو نصار، 2016).

إن من الممكن القول ان المعلومات المحاسبية تتسم بالمصادقية بقدر خلوها من الأخطاء وبعدها عن التحيز وعرضها بصورة صادقة، وتعتبر هذه الخاصية ضرورية للذين لا يتوافر لديهم الوقت أو الخبرة اللازمة لتقييم المحتوى الحقيقي للمعلومات المحاسبية (الجراوي والبقاوي، 2017)، (كيسو وويجانت، 1999).

تعتمد منفعة المعلومات على معولية (موثوقية) Reliability إجراءات القياس المستخدمة وبسبب صعوبة وجود ضمان لدرجة عالية من الموثوقية فقد أختار المحاسبون توظيف مبدأ الموضوعية^{3*} لتبرير إجراء قياس أو اختيار طريقة للقياس، الا ان مبدأ الموضوعية ذاته تعرض لتفسيرات مختلفة. ويعد القياس الموضوعي قياساً غير شخصي Impersonal Measurement لا يتأثر بأي تحيز فهو يشير الى حقيقة خارجية External Reality، حيث يستخدم حجم تشتت وتوزيع القياس كمبرر عن درجة الموضوعية كنظام قياس معين. (الجراوي والبقاوي، 2017)، (بلخاوي، 2009).

^{3*} يفرض مبدأ الموضوعية التزاماً على المحاسبين المهنيين بأن لا يتهاونوا في حكمهم المهني أو التجاري بسبب التحيز أو المصالح المتعارضة أو التأثير غير المفرط على الآخرين (IFAC, 2010).

إن القدر المطلوب تحقيقه من خاصتي الملاءمة والموثوقية هو أصل المفاضلة ما بين مقياس التكلفة التاريخية^{4*} ومقياس القيمة العادلة، حيث يحقق مقياس التكلفة التاريخية قدراً كبيراً من الموثوقية وقدراً أقل من الملاءمة، إلا أن مقياس القيمة العادلة يحقق قدراً أكبر من الملاءمة وقدراً أقل من الموثوقية خاصة في ظل غياب سوق نشطة. وأكدت دراسة (Stella & Malcolm, 2009) على أنه يجب الموازنة ما بين خاصيتي الملاءمة والموثوقية (النجار، 2013).

وقد طالب المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB المتعلق بخاصيتي الملاءمة والموثوقية استخدام أكبر لمقاييس القيمة العادلة في القوائم المالية، ويعود السبب لذلك الى ان معلومات القيمة العادلة أكثر ملاءمة وصلة لكل من المستثمرين والمقرضين، مقارنة مع معلومات التكلفة التاريخية. إن هذه المقاييس تعكس بشكل أفضل الوضع الحالي للمنشأة كما تسهل عملية تقييم أدائها بين الماضي والحاضر والتنبؤات "التوقعات" المستقبلية (زرعون وبن يدير، 2016).

وقد أشار معيار المحاسبة الدولي "الأدوات المالية: العرض" (رقم IAS 32) الفقرة 87 منه، الى أن معلومات القيمة العادلة تعد مفيدة في العديد من القرارات المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية إذ أنها في غالب الأحيان تؤدي الى ما يلي (المطيري، 2011) ، (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2014):

1. تعكس تقدير الأسواق المالية القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأدوات المالية.
2. من خلال معلومات القيمة العادلة يمكن اجراء مقارنات بين أدوات مالية لها نفس الخصائص الاقتصادية بخلاف النظر عن الهدف منها ومتى أصدرت أو تم شرائها ومن قام بذلك.
3. تعتبر القيمة العادلة أساساً محايداً لتقييم كفاءة الإدارة خاصة في إدارة الأموال من خلال إيضاح تأثيرات قراراتها بعمليات البيع أو الشراء أو الاحتفاظ بالأصول المالية أو تكبد الالتزامات المالية أو الاحتفاظ بها أو سدادها.

الانتقادات الموجهة لمقياس القيمة العادلة

^{4*} مبدأ التكلفة التاريخية: أي ان يتم تسجيل معظم الأصول والالتزامات على أساس أسعار الشراء بتاريخ الحياة (الرفاعي وآخرون، 2011).

هناك العديد من الانعكاسات السلبية التي يعكسها تطبيق منهج القيمة العادلة في القياس والاعتراف والافصاح ومنها ما يلي:

1. تتركز المشكلة الأساسية في تقديرات مقياس القيمة العادلة بمدى موثوقيتها "أي مدى توفر أدلة إثبات تساعد في تسجيلها دفترياً وتدقيقها"، ويكتنف تقدير القيمة العادلة طرق وأساليب متباينة في القياس، وبالتالي فإن تعدد أسس تقدير القيمة العادلة لبنود القوائم المالية، الأمر الذي يجعل البيانات المالية أكثر تقلباً مما هو عليه في ظل عدم وجود سوق كفاء (الجرف، 2017) ، (جعارة، 2012) ، (السعيري ومردان، 2012).
2. إن تحديد القيمة العادلة والاعتراف بها في ظل غياب سوق نشط ينطويان على قدر كبير من عنصر التحيز الشخصي واتباع أسس قياس متباينة "مختلفة" (النجار، 2013).
3. إن تطبيق مقياس القيمة العادلة لبعض بنود القوائم المالية كالاستثمارات تعد مسألة معقدة وذات طرق قياس مختلفة.
4. صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية (زرقون وبن يدير، 2016).
5. قد يؤدي اعتماد أساس القيمة العادلة في إعداد القوائم المالية إلى فتح مجال كبير للتلاعب وبما يخدم مصالح الإدارة (الجرف، 2017).
6. أخطاء قياس القيم العادلة: قد تحدث أخطاء غير متعمدة (أخطاء بشرية) بتقديرات القيم العادلة للأصول والالتزامات مما يعني شمولها على الأخطاء القياسية حيث أكدت دراسة (Bedard & Cannon, 2017) المتعلقة بتحديات التدقيق في قياس القيمة العادلة على أن تقديرات القيمة العادلة للأصول والالتزامات تتألف من الأخطاء القياسية المرتبطة بالقيم.
7. إن معيار التكلفة/ المنفعة قد لا يتحقق حينما تزيد التكاليف عن المنافع المرجوة منها.
8. يتناقض مفهوم القيمة العادلة مع افتراض الاستمرارية الذي ينص على "أن المنشأة سوف تستمر في أعمالها إلى فترة غير محددة في المدى المستقبلي المنظور وفق IFRSs (Georgiou & Jack, 2008).

ثانياً: معيار التدقيق الدولي رقم (540) تدقيق التقديرات المحاسبية بما في ذلك التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة والافصاحات ذات العلاقة (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2014)

يتناول هذا المعيار مسؤولية المدققين بالنسبة للتقديرات المحاسبية بما في ذلك التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة والمتعلقة بتدقيق البيانات المالية كما يشتمل هذا المعيار على متطلبات وتوجيهات حول أخطاء التقديرات المحاسبية ومؤشرات على احتمالات تحيز الإدارة.

ويعرف التقدير المحاسبي (Accounting estimates) على أنه : ذلك التقدير التقريبي للقيمة المحاسبية لبند معين بسبب عدم التمكن من إيجاد القيمة الدقيقة لذلك البند، ويعتمد هذا التقدير على الحكم المهني للمحاسب والمدقق على حد سواء (الذنيبات، 2015).

طبيعة التقديرات المحاسبية

1- بعض بنود القوائم المالية لا يمكن قياسها بدقة وحسب وانما يمكننا تقديرها فقط، حيث تؤثر خاصية الموثوقية للمعلومات المتوفرة للإدارة على شكوك التقدير والتي بدورها تؤثر على مخاطر الخطأ الجوهري بما في ذلك قابلية تعرض الإدارة لتحيز معتمد أو غير متعمد.

2- قد يكون هدف قياس التقديرات المحاسبية بالقيمة العادلة مختلف عن التقديرات المحاسبية الأخرى، حيث يعبر عنها من خلال معاملة حالية لبند ما في البيان المالي بالاستناد الى الظروف الحالية عند القياس ومنها سعر السوق المقدر.

قد لا يمثل وجود فرق بين التقدير المحاسبي لبند ما مع المبلغ المعترف به أصلاً لنفس البند خطأ في البيانات المالية وترتبط هذه الحالة بالتقديرات المحاسبية للقيمة العادلة (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2014).

إجراءات تقييم المخاطر والأنشطة ذات العلاقة

حتى يتم توفير أساس محدد وواضح لتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في التقديرات المحاسبية يقع على عاتق المدقق فهم واضح للأمور التالية: (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2014)

- 1- متطلبات إطار عمل إعداد التقارير المالية ذات العلاقة بالتقديرات المحاسبية بما في ذلك الإفصاحات.
- 2- طريقة تحديد المنشأة للأحداث والعمليات والحالات والشروط التي تؤدي الى الاعتراف أو الإفصاح عن التقديرات المحاسبية في البيانات المالية.
- 3- طريقة إعداد الإدارة للتقديرات المحاسبية والحصول على فهم للبيانات التي استندت عليها بما في ذلك:

1. أن يكون النموذج قابلاً للتطبيق.
2. أنظمة الرقابة ذات العلاقة.
3. استخدام الإدارة لخبير تقييم ام لا؟
4. الافتراضات ذات العلاقة بالتقديرات المحاسبية.
5. إذا كان هناك تغيير من الفترة السابقة على طرق اعداد التقديرات المحاسبية.
6. كيف قامت الإدارة بتقييم شكوك التقدير.

ويتعين على المدقق مراجعة نتيجة التقديرات المحاسبية في البيانات المالية للفترة السابقة وإعادة التقدير اللاحقة لهدف الفترة الحالية ويأخذ المدقق بالاعتبار ما إذا كانت المعلومات التي سوف يتم التحصل عليها مرتبطة بمخاطر الأخطاء الجوهرية أم لا.

تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية

عند تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية يقوم المدقق بتقييم درجة الشكوك في التقدير المرتبطة بتقدير معين، كما يقوم مدقق الحسابات بتحديد أي التقديرات المحاسبية تعطي شكوك وتؤدي الى مخاطر هامة حسب تقديره (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2014) .

إجراءات الاستجابة لمخاطر الأخطاء الجوهرية المقيمة

بناءً على تقييم مخاطر الاخطار الجوهرية، يجب على المدقق تحديد ما يلي:

- 1- ما إذا كانت الإدارة بتطبيق متطلبات إطار عمل التقارير المالي والمعمول به بالتقدير المحاسبي بالشكل المناسب.

2- ما إذا كانت هذه التقديرات التي تنطوي على شكوك، تؤدي الى مخاطر هامة، وحسب تقدير المدقق.

وفق ما يقتضيه معيار التدقيق الدولي (330)^{5*}، وعند الاستجابة لمخاطر الأخطاء الجوهرية يقوم المدقق بتنفيذ ما يلي:

1- تحديد ما إذا كانت الاحداث حتى تاريخ اصدار تقرير المدقق توفر ادلة خاصة بالتقدير المحاسبي.

2- اختبار طريقة اعداد الإدارة للتقدير المحاسبي، ويقوم المدقق بتقييم ما يلي:

1. أن طريقة القياس مناسبة للظروف القائمة.

2. أن الافتراضات التي وضعتها الإدارة في ضوء أهداف القياس معقولة.

3- فحص الفاعلية التشغيلي لأنظمة الرقابة بناءً على طريقة إعداد التقدير المحاسبي.

4- وضع تقدير نقطي وذلك من اجل تقييم التقدير النقطي للإدارة ومن ذلك:

1. في حال استخدام المدقق لافتراضات تختلف عن الافتراضات أو الطرق التي تستخدمها

الإدارة في التقديرات المحاسبية.

2. بالاستناد الى الادلة المتوفرة تعتبر كافة النتائج ضمن المدى معقولة، في حال استنتاج المدقق

أنه من المفيد استخدام مدى، فيتعين عليه تحديد نطاق محدد لهذا المدى (أبو جهل، 2017) ،

(الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2014).

إجراءات جوهرية أخرى للاستجابة للمخاطر الهامة

- شكوك التقدير

بما يتعلق بالتقديرات المحاسبية والإجراءات التي تم اتخاذها يتعين على المدقق تقييم ما يلي:

1- كيفية اعتبار الإدارة لافتراضات أو نتائج بديلة والسبب من رفضها، أو طريقة معالجة الإدارة

لشكوك التقدير في التقدير المحاسبي.

2- معقولية الافتراضات المستخدمة من قبل الإدارة.

^{5*} معيار التدقيق الدولي رقم (330) الأهمية النسبية في تخطيط وأداء عملية التدقيق (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2014).

3- مدى ارتباط معقولية الافتراضات المستخدمة من قبل الإدارة ببنية الإدارة في تنفيذ إجراءات عمل معينة. علماً بأنه في حال عدم معالجة الإدارة وبحسب تقدير المدقق تأثيرات شكوك التقدير على التقديرات المحاسبية يتوجب على المدقق حينها تقييم معقولية التقدير المحاسبي.

- الفحص والاعتراف والقياس

على المدقق الحصول على أدلة كافية ومناسبة حول التقديرات المحاسبية ذات المخاطر الهامة وفق ما يلي:

1- قرار الإدارة بالاعتراف أو عدم الاعتراف بالتقديرات المحاسبية في البيانات المالية، و

2- أساس القياس المحاسبي الذي تم اختياره للتقديرات المحاسبية.

تقييم معقولية التقديرات المحاسبية وتحديد الأخطاء

يتوجب على المدقق تقييم ما إذا كانت التقديرات المحاسبية معقولة أو تم التعبير عنها بشكل خاطئ بالاستناد الى ادلة التدقيق.

الافصاحات المتعلقة بالتقديرات المحاسبية

يتعين على المدقق الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول الافصاحات في البيانات المالية للتقديرات المحاسبية، كما يتعين ايضاً على المدقق تقييم مدى ملائمة افصاح شكوك التقدير رفي البيانات المالية المتعلقة بالتقديرات المحاسبية التي تؤدي الى مخاطر هامة. (ثابت ومحمد، 2014).

مؤشرات على تحيز الإدارة

يتوجب على المدقق أن يراجع القرارات والاحكام الصادرة عن الإدارة في عمل التقديرات المحاسبية لتحديد مؤشرات عن احتمال تحيز الإدارة.

حيث أن تلك المؤشرات ليست بالضرورة أن تشكل دليل على وجود تحيز محتمل من قبل الإدارة للتوصل الى نتائج عن معقولية التقديرات المحاسبية المختلفة. (أبو جهل، 2017) ، (ثابت ومحمد، 2014)،(الشوابكة، 2013).

الاقراءات الخطية

يتوجب على المدقق ان يحصل على اقرارات مكتوبة من الإدارة ذاتها تبين ان القائمين على الحكم يؤكدون ان الافتراضات المناسبة استخدمت لعمل التقديرات المحاسبية.

التوثيق

على المدقق أن يضمن في وثائق التدقيق ما يلي:

1- أساس استنتاج المدقق حول معقولية التقديرات المحاسبية والافصاح والذي يؤدي الى مخاطر هامة.

2- مؤشرات ودلائل على احتمال تحيز الإدارة أن وجدت (أبو جهل، 2017)، (ثابت ومحمد، 2014)، (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2014).

ثالثاً: الأهمية النسبية وتقدير المخاطر في ضوء معايير التدقيق الامريكية والدولية

مفهوم وعناصر مخاطر التدقيق

تعرف مخاطر التدقيق Audit Risks على احتمال احتواء القوائم المالية المدققة على خطأ أو تحريف مادي ولم يتم اكتشافه، أو احتمال خروج المدقق بنتيجة غير مناسبة (الذنيبات، 2015، 146)¹⁰. ولقد حدد معيار "مخاطر التدقيق والاهمية النسبية (المادية)" رقم (39) والصادر عن معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) مكونات مخاطر التدقيق والذي أشار اليها أيضا الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) في معيار "استجابة المدقق للمخاطر المقيمة" رقم (330) على انها تتكون مما يلي:

1- مخاطر التدقيق المقبولة (Acceptable Audit Risk (AAR

تعرف مخاطر التدقيق بانها "مخاطرة ناتجة عن احتمال أن يصدر المدقق رأي تدقيق غير مناسب عندما تكون البيانات المالية تحتوي أخطاء جوهرية، وتتمثل مخاطر التدقيق في اصدار رأي خاطئ، وعادة ما ترتبط هذه المخاطر في اصدار رأي نظيف رغم وجود أخطاء جوهرية في البيانات المالية لم تكتشف"، أو هي المخاطر التي يتم قبولها لدى المدقق بانه سيستنتج نتيجة غير سليمة بعد الانتهاء من التدقيق (الذنيبات، 2015)، (عبد الله، 2009).

2- المخاطر المتلازمة أو المتأصلة (IR) Inherent Risks^{6*}

وهي المخاطر الناشئة عن احتمال وجود خطأ أو تحريف في بند أو مجموعة من البنود بحيث لو اجتمعت تصبح ذات أهمية نسبية مفترضاً عدم وجود نظم رقابة داخلية، وترتبط هذه المخاطر بكل من طبيعة المنشأة وبيئتها. من العوامل التي تؤثر في المخاطر المتأصلة: (الذنبات، 2015)

1. طبيعة نشاط العمل.

2. نتائج التدقيق السابق.

3. الأطراف ذات العلاقة.

4. وجود عمليات معقدة وغير روتينية ومنها قياسات القيمة العادلة في ظل عدم توفر المعلومات.

5. حدوث العمليات غير العادية والمخاطر التي تؤثر على الغش.

3- مخاطر الرقابة (CR) Control Risks

المخاطر الناتجة عن احتمالية أن يكون نظام الرقابة الداخلي للمنشأة لم يمنع حدوث أي خطأ أو يكشفه وكلما ازدادت مخاطر الرقابة ازدادت كمية الاختبارات التي يقوم بها المدقق (رشوان، 2017).

4- مخاطر الاكتشاف المخططة (PDR) Planned Detection Risks

هو احتمالية أن تؤدي إجراءات التدقيق بالمدقق الى نتيجة تفيد بعدم وجود خطأ في الأرصدة، أو في نوع معين من العمليات، في الوقت التي يكون فيه الخطأ موجود بالفعل، بحيث لو اجتمعت معا تصبح مادية وذات أهمية نسبية (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2014).¹

وبناءً على ما سبق تكون العلاقة بين مخاطر التدقيق وفق النموذج التالي: $PDR \times CR \times IR = AAR$

مخاطر التدقيق المقبولة = المخاطر المتأصلة × مخاطر الرقابة × مخاطر الاكتشاف

حيث أن الحكم المهني يلعب دوراً هاماً في تقدير المخاطر المتأصلة، وتكون المخاطر المتأصلة مرتفعة في عدة حالات منها أن تكون المنشأة جديدة والصناعة تتطلب مستوى عالٍ من التكنولوجيا،

^{6*} يطلق عليها المخاطر الاحتمالية والمتوارثة والذاتية والضمنية أحياناً.

وان تفتقر التقديرات المحاسبية للمعقولية ومنها قياسات القيمة العادلة في ظل عدم توفر معلومات (سوق غير نشط)، (الذنيبات، 2015) ، (جمعة، 2011).

إجراءات تدقيق التقديرات المحاسبية وفق القيمة العادلة: مدخل التدقيق على أساس الخطر

حيث قدم (الصياد، 2016) من خلال دراسته إطار مقترح لتدقيق التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة باستخدام مدخل التدقيق على أساس الخطر، حيث يوضح هذا الإطار الإجراءات التي يقوم بها المدقق لتدقيق التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة والافصاحات ذات العلاقة، من خلال الشكل أدناه:

حيث قدم الصياد هذا الإطار مبتدئ بإجراءات فهم المدقق لأهداف المنشأة وطبيعتها وهي تتوافق تماماً مع إجراءات عملية التدقيق، وانتقل بعدها لتقييم المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها التقديرات المحاسبية بما في ذلك القيمة العادلة، وذلك من أجل تحديد الاخطار الجوهرية الناتجة عن تلك المخاطر والتي تمثل وفق الاطار الاجراء الثالث، ثم انتقل الصياد الى تقييم معقولية القياس والافصاح بعد أن وضع إجراء تقييم المنشأة للمخاطر الجوهرية وكيفية تعاملها معها، محدداً ذلك من خلال الحصول على اقرارات مكتوبة عن تلك المخاطر، ليتمكن من توثيقها وهذا ما ينسجم مع معايير التدقيق الدولية.

النتائج والتوصيات

النتائج

أولاً: فيما يتعلق بمحددات تدقيق تقديرات القيمة العادلة في البلديات فقد أظهرت نتائج الدراسة إن أكثر تحدي يواجه الرقابة الداخلية ومدقق الحسابات في تدقيق تقديرات القيمة العادلة هو النقص في الاطلاع على التعديلات الأخيرة لمعايير التدقيق الدولية الخاصة بالتقديرات المحاسبية للقيمة العادلة، بينما أقل التحديات تأثيراً على مدققي الحسابات عدم تعاون الإدارة مع المدقق، كما ان غياب وجود أسواق نشطة لتداول بعض الأصول يعتبر تحدياً مهم أمام مدققي الحسابات، مما يتطلب جهداً كبير وتكلفة تطبيق عالية، بالإضافة الى ذلك، تشير نتائج الدراسة الى أن غالبية المدققين يمتلكون خبرات جيدة ودورات تدريبية في

مجال المحاسبة والتدقيق لتقديرات القيمة العادلة، في نفس الوقت الذي عبروا فيه عن حاجتهم الماسة لاطلاعهم على اخر المستجدات والتطورات الحاصلة في هذه المعايير.

ثانياً: أثبتت نتائج الدراسة أن مدقق الحسابات يقوم بتقييم مخاطر متأصلة بنسب أعلى عند القياس بالقيمة العادلة في حالات (غياب الأسواق النشطة، وعند وجود أخطاء هامة وتحريفات جوهرية، وعند عدم الاستعانة بخبراء تقييم) نظراً لزيادة احتمالات عدم التأكد.

ثالثاً: فيما يتعلق بموثوقية أدلة التدقيق فقد أكدت نتائج الدراسة على أن قياسات القيمة العادلة المستخدمة في التدقيق تعتبر أقل موثوقية لأنها تعتمد على الحكم الشخصي والمهني بدرجة عالية في أغلب الأحيان، كما أنها معرضة لأخطاء في القياس، حيث أظهرت النتائج أن القيم العادلة تعتبر قيم توجيهية خاصة في ظل غياب الأسواق النشطة، وفي ظل اختلاف نماذج القياس.

وبمقارنة نتائج هذه الدراسة مع الدراسات السابقة فقد اتفقت جميع الدراسات السابقة مع هذه الدراسة على أن المدقق الخارجي يواجه العديد من التحديات عند القياس بالقيمة العادلة ولعل أبرز هذه التحديات كان في اختلاف أسس قياس القيمة العادلة، وعدم توفر أسواق نشطة لقياس بعض الأصول، وأن المدققين غالباً ما يحتاجون الى خبير أو خبراء تقييم متخصصين، من جانب آخر تناولت بعض الدراسات هذه المسألة من خلال تطبيق المنطق المضرب الذي يعتمد على ترتيب التحديات من الأكثر تأثيراً على المدققين الى الأقل تأثيراً، بينما تحدثت دراسات أخرى بطريقة معاكسة من خلال اقتراح حلاً مناسباً لمواجهة التحديات وذلك بتطبيق إطار لتدقيق التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة، كما ركزت الدراسات الأجنبية على مشكلة اكتشاف قياس القيمة العادلة الخطر ويسبب ذلك الارتفاع في مخاطر التدقيق المتوارثة، حيث تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بكونها تطرقت الى التحديات التي تواجه مدققي الحسابات عند القياس بالقيمة العادلة من ثلاث محاور رئيسية وأساسية والتي تشتمل على كافة الأمور المتعلقة بتدقيق تقديرات القيمة العادلة وما لها من تأثير في عملية التدقيق لذلك جاء البحث مكملًا للأبحاث السابقة في هذا المجال.

التوصيات

في ضوء ما توصلت اليه هذه الدراسة من نتائج تفيد بان الرقابة الداخلية ومدققي الحسابات يواجهون مجموعة من التحديات عند القياس بالقيمة العادلة، حيث يقدم الباحث التوصيات التالية:

1. ينبغي العمل على توفير أسس محددة ونماذج واضحة لقياس القيمة العادلة، لتقليل الاعتماد على الحكم الشخصي لتقديرات القيمة العادلة.
2. ينبغي على مدقق الحسابات استخدام نفس نماذج القياس المستخدمة من قبل الإدارة عند تدقيق تقديرات القيمة العادلة.
3. ضرورة إطلاع المدققين على آخر المستجدات والتطورات الحاصلة في معايير التدقيق الدولية والخاصة بالقيمة العادلة، وكذلك الأمر بالنسبة لمعايير المحاسبة الدولية والمتعلقة بالقيمة العادلة.
4. ينبغي على المدقق الاستعانة بخبراء تقييم في ظل غياب أسواق نشطة أو في ظل عدم تمكنه من قياس القيمة العادلة وفق معايير المحاسبة الدولية.
5. ضرورة العمل على تأهيل المحاسبين والمدققين علمياً وعملياً ليكونوا قادرين على الفهم السليم لكيفية تطبيق معايير تدقيق تقديرات القيمة العادلة.
6. ضرورة الاهتمام بأجراء المزيد من الدراسات في مجال القيمة العادلة ووضع أطر وحلول مناسبة تكون استرشادية للتحديات التي تواجه مدققي الحسابات عند القياس بالقيمة العادلة.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

أولاً: الكتب

1. الاتحاد الدولي للمحاسبين (2014). "إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة" ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين. الأردن، عمان. www.ascasociety.org
2. الاتحاد الدولي للمحاسبين (2014). "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRSs" ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين. الأردن، عمان. www.ascasociety.org
3. بلخاوي، أحمد (2009). "نظرية المحاسبة الجزء الاول" تعريب أ.د. رياض العبد الله مراجعة أ.د. طلال الججاوي. الأردن، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
4. بلخاوي، أحمد (2009). "نظرية المحاسبة الجزء الثاني" تعريب أ.د. رياض العبد الله مراجعة أ.د. طلال الججاوي. الأردن، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
5. الججاوي، طلال محمود، وأل فتح الله، محمد (2017). الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية. الأردن، عمان: دار الأيام.
6. الججاوي، طلال محمد علي، والبقاوي، عبد الكريم محمد (2017). مراقب الحسابات ودره في التحقق من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. الأردن، عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع.
7. حماد، طارق عبد العال (2003). المدخل الحديث في المحاسبة عن القيمة العادلة. مصر، الإسكندرية: الدار الجامعية.
8. حميدات، جمعة، وخداش، حسام (2013). محاسب عربي قانوني معتمد "ACPA": المحاسبة. الأردن، عمان: المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.
9. الذنيبات، علي عبد القادر (2015). تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية (ط5). الأردن، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

10. الرفاعي، غالب عوض، والبرغوثي، سمير إبراهيم، وحمدالله، مظهر إبراهيم، وعطية، عبد الله خضر، والخطيب، إسراء سعيد (2011). المحاسبة المتوسطة الجزء الاول: الأصول العلمية والعملية. الأردن، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
11. عبد الله، خالد أمين (2009). تدقيق الحسابات. الأردن، عمان: منشورات جامعة القدس المفتوحة.
12. كيسو، دونالد، وجيري، وجينات (1999). "المحاسبة المتوسطة الجزء الأول" تعريب وتقديم د. أحمد حامد حجاج د. سلطان محمد السلطان. السعودية، الرياض: دار المريخ للنشر والتوزيع.
13. النجار، فايز جمعة، والنجار، نبيل جمعة، والزعبي، ماجد راضي (2013). أساليب البحث العلمي. الأردن، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.
14. أبو نصار، محمد (2016). المحاسبة المتوسطة: الجزء الاول. الأردن، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
15. أبو نصار، محمد، وحמידات، جمعة (2014). معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعملية. الأردن، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- ثانياً: الدوريات والنشرات والرسائل
16. ثابت، حسان ثابت، ومحمد، عبد الواحد (2014، 24 و 25 تشرين الثاني). التحديات التي تواجه المدقق الخارجي في تدقيق القيمة العادلة: دراسة لعينة من مكاتب التدقيق العراقية. الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
17. الجرف، ياسر أحمد السيد محمد (2017). أثر استخدام المحاسبة عن القيمة العادلة على دقة التنبؤات المحاسبية: دراسة نظرية وميدانية. مجلة المحاسبة والمراجعة-AUJAA، 5 (1)، 341-390، جامعة بني سويف، مصر.
18. جعارة، أسامة عمر (2012). المعلومات المتعلقة بمعايير محاسبة القيمة العادلة-الملائمة والموثوقية، مشكلات التطبيق: مراجعة بحثية تاريخية لنتائج الأبحاث في الأسواق المالية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، 0 (29)، 190-207، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد، العراق.

19. أبو جهل، سعد حسن مصباح (2017). مشكلات التدقيق على المخصصات والاصول والالتزامات المحتملة في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين: دراسة تطبيقية على مدقي الحسابات القانونيين في فلسطين. رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
20. رشوان، عبد الرحمن محمد (2017). تحليل العلاقة بين مخاطر المراجعة والاهمية النسبية وأثرها على تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة. مجلة كلية فلسطين التقنية للأبحاث والدراسات، 0 (4)، 36-66، كلية فلسطين التقنية، دير البلح، فلسطين.
21. زرقون، محمد، وبن يدير، فارس (2016). واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية: دراسة ميدانية لفئتين؛ فئة المؤسسات الاقتصادية في البورصة الجزائرية وفئة الأكاديميين والمهنيين المحاسبين. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 3 (4)، 1-20، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
22. السعبري، إبراهيم عبد موسى، ومردان، زيد عائد (2012). القيمة العادلة وتأثير استعمالها في مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 8 (27)، 109-136، جامعة الكوفة، العراق.
23. الشوابكة، زيد أحمد البطمان (2013). مشكلات التدقيق على المخصصات والاصول المحتملة والالتزامات المحتملة في الشركات الأردنية. رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
24. صالح، رضا إبراهيم (2009). أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الازمة المالية العالمية. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، 2 (46)، جامعة الإسكندرية، مصر.
25. الصياد، على محمد على (2016). إطار مقترح لمراجعة التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة باستخدام مدخل المراجعة على أساس الخطر. مجلة المحاسبة والمراجعة-AUJAA، 4 (2)، 109-136، جامعة بني سويف، مصر.

26. العبادي، مصطفى (2010). إطار مقترح لمراجعة القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة بالقوائم المالية: دراسة اختبارية. المجلة العلمية التجارة والتمويل، 1(1)، 326-216، جامعة طنطا، مصر.

27. مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين، نيويورك (2010). قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين. مجلة الاتحاد الدولي للمحاسبين **IFAC**، رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية 2010/7/2652، بغداد، العراق.

28. المطيري، منصور فيحان ديسان (2011). مدى التزام البنوك التجارية الكويتية في تطبيق معايير القيمة العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية. رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

29. النجار، جميل حسن (2013). أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملائمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية: دراسة تطبيقية من وجهة نظر مدققي الحسابات والمديرين الماليين. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 9(3)، 493-465، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

المراجع الاجنبية

30. Bedard, Nathan, H., and Cannon, Jean, C., (2017). *Auditing Challenging Fair Value Measurements: Evidence from the Field. American Accounting Association*, 92(4): 81-114. doi: 10.2308/accor-51569.

31. Bratten, B., L. Gaynor, L. McDaniel, N. Montague, and G. Sierra. (2013). *The effects of underlying environmental, task, and auditor-specific factors. Auditing: A Journal of Practice & Theory* 32(1): 7-44. doi: 10.2308/ajpt-50316.

32. Georgiou, O., and Jack, L., (2008). *Gaining legitimacy: where has fair value accounting come from?* Annual accounting & business history research unit, Cardiff business school, Cardiff, Wales, UK.



Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)

مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة

ISSN: 2707-7675

Kaye T., (1999, 17 Dec.). *Fair market value of stock*, a publication of fair .33
mark press Inc.

Kieso, Donald E. & Weygandt, (2011). *Intermediate Accounting*. 9th. .34
edition, John Wiley & sons.

Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB). (2015). *Inspection* .35
Observations Related to PCAOB "Risk Assessment" Auditing Standards (No.
8 through No. 15). Washington, DC: PCAOB.